دور الثقافة السياسية في المجتمع الليبي عبر مراحل بناء الدولة

د. عبد القادر علي أبو ستة*

المستخلص:

تعدّ الثقافة السياسية لأي مجتمع هي الأساس في بناء الدولة، وفي توحيدها وتماسكها، ولهذه الثقافة مصادر عدة، تتشكل بفعل أدوات تنشئة تسهم في صقلها وتكوينها، ولذا طرحت هذه الدراسة تساؤلات أُجيب عنها من خلال التحليل والبحث في أهدافها، وهي: توضيح مفهوم الثقافة السياسية في المجتمع، وتوضيح المقصود ببناء الدولة كما في الحالة الليبية، وتوضيح دور مصادر الثقافة السياسية في المجتمع في بناء الدولة الليبية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك المنهج التاريخي، وقد توصلت لنتائج عدة من أهمها: أن الثقافة السياسية تعدّ الشق السياسي من الثقافة السائدة في المجتمع، وتتضمن مجموعة من القيم والمعتقدات والتوجّهات التي تحكم السلوك السياسي للمواطن، وهي مكتسبة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تضطلع بها مؤسساتها الرئيسة كالأسرة، والمؤسسات التعليمية، والدين، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الحزبية، ومكونات المجتمع المدني، ومكون القبيلة، وتوصي الدراسة بترسيخ الثقافة السياسية القائمة على المشاركة وتعزيز دولة القانون وإرسائها، والاستفادة بالجانب الإيجابي للقبيلة، وتأكيد خيار المصالحة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، بناء الدولة الليبية.

Abstract:

Political culture in any society is the basis for the establishment of the state, its unity and coherence. This culture or education has numerous sources that contribute to its polishing and configuration through establishing mechanisms. This study, therefore, tends to raise and answer questions by conducting analyses and coming up with its objectives, which are: Clarifying the concept of political culture in the society, and what the establishment of state means, particularly in the Libyan case, as well a clarifying the role of

* د. عبد القادر علي أبو ستة، عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة سرت– ليبيا.

political culture in establishing the Libyan state. This study employed the descriptive analytical approach, as well the historical one. The study came up with a number of conclusions, the most important of which are: Political culture constitutes the political aspect of the prevailing culture in the society, which comprises of a number of values, beliefs and directions that govern its main institutions, such as the family, educational institutions, religion, media, participating party institutions, in addition to enhancing and establishing a state of law and benefitting from the positive aspect of the tribe and ensuring reconciliation.

مقدمة

تعدّ الثقافة السياسية لأي مجتمع هي الأساس في بناء دولته، وفي توحيدها وتماسكها، التي تستمد من قيم المجتمع وعاداته وتقاليده، التي بدورها تحافظ على مفهوم وقيم الانتماء والولاء في ظل تنشئة المجتمع، وفق ثقافة وطنية واحدة، تعزز قيم الانتماء للوطن، ويتميز الشعب الليبي بأنه شعب ومجتمع واحد، ينتمي بحكم موقعه الجغرافي وانتمائه الديني والقومي وخصائصه الثقافية إلى مجتمع عربي وأمازيغي ومغاربي وإفريقي وهو مجتمع مسلم ارتبط بالدين الإسلامي منذ القرن الأول للهجرة، ومن ثم مكنت هذه الخصائص وأهلت هذا المجتمع من حمل مزيج من الموروث الحضاري والثقافي المتميز بهذه السمات، إلى جانب الموروث النضالي المتراكم عن الحقبة الاستعمارية الماضية، وما حملته من تأثيرات مختلفة لعل أبرزها اتحاد كل مكوناته وأقاليمه نحو تحرير بلده، والحصول على استقلاله، ثم بناء دولته، وهو ما تحقق بالفعل بعد نضال الأجداد وتضحياتهم[1].

ومنذ عام 2011م، وبعد التغير السياسي في ليبيا، ترسّخت الحاجة الملحة لإصلاح المؤسسات وبناء الدولة في ليبيا. بعد ما أصابها خلال العقود السابقة لهذه المحطة التاريخية الفرقة، وما تلاها حتى يومنا الحالي، ولقد عدّ هذا الهدف الاستراتيجي من أهم الأهداف التي فرضت نفسها في هذه الحقبة التاريخية من تاريخ الدولة الليبية، وقد تنوعت التصورات المقترحة حول نهج الإصلاح الأمثل،

(1) يوسف سالم عبد العالي إمطير، العوامل الداخلية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي بليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 12، العدد1، 2021م، ص 120.

ومدى ملاءمته لجذور الواقع المؤسسي، ومدى تفهم طبيعة الإرث الحضاري لهذا الشعب، وذلك للوصول إلى تشخيص أوجه الخلل التي أصابت نهج البناء، كما أن أهمية الإصلاح المؤسسي لا سيما في المستويات التي تضطلع بأداء الوظائف العامة تكمن في أنه يسهم في جعل عبور الأمة الليبية من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الاستقرار الدستوري أكثر أمانًا، حيث تواجه عملية بناء الدولة الليبية منذ عام 2011م، تحديات وتداخلات عديدة تصاحبها تناقضات الداخل، وتقاطعات مصالح الخارج أيضاً، على أكثر من صعيد، منها مثلاً المصالح والتوجهات، والتدابير الاقتصادية المطلوبة في ظل هيمنة البنية الاقتصادية الريعية، وقضية المركزية الإدارية، وهيمنة القبيلة والمناطقية والجهوية، وتدخل أصحاب الفتاوى، وحاملي الايدولوجيات المتنوعة في الحياة السياسية، إضافة إلى ذلك مسألة الأمن والجيش، يأتي كل هذا في وقت تمر فيه ليبيا بأشد الفترات حاجة إلى بناء دولة مستقرة بمؤسسات ذات كفاءة وبعيدة عن الفساد، ويمكن تحقيق ذلك بإنجاز عقد اجتماعي رضائي يتمثل في دستور توافقي وانتخابات حقيقية[1].

ووفق ذلك قام الباحث بالاطلاع على عدد من الدراسات السابقة التي قاربت في مواضيعها المدروسة موضوع هذه الدراسة، ومن بين أهم الدراسات التي اطلع عليها دراسة السطي (2017) بعنوان: الثقافة السياسية في المجتمع الليبي[2] وبينت نتائجها أن هناك العديد من العوامل التي أسهمت بشكل كبير في تشكيل الثقافة السياسية في ليبيا، ولا يمكن تفضيل عامل على الآخر؛ لأن كل العوامل تعمل بصورة متكاملة، وكذلك اطلع على دراسة سمير سنان (2021) بعنوان الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد 2011[3] وأشارت نتائجها إلى خطر التدخل الأجنبي ودوره في الأزمة الليبية، وأهمية بناء دولة حديثة في ليبيا، ومن الدراسات المتميزة دراسة هاني موسى (2023) بعنوان: القبيلة

(1) مجموعة خبراء، بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي، منظمة الأمم المتحدة، 2011م، ص5.

(2) الفيتوري صالح السطي، الثقافة السياسية في المجتمع الليبي، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 135، السنة 34، خريف 2017م.

(3) سمير أحمد سنان، الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011م، رسالة ماجستير الجامعة اللبنانية، 2021م.

والجهوية وتعثر بناء الدولة الحديثة[1] التي خلصت في نتائجها إلى أن مسار بناء الدولة المتعثر ارتبط بمحددات قبلية وجهوية تقاطعت مع عوامل خارجية. وتختلف هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي عرضت وغيرها من الدراسات الأخرى التي المطّلع عليها التي تناولت موضوع الثقافة السياسية، أو موضوع بناء الدولة في ليبيا بأنها تحاول تحليل دور الثقافة السياسية من خلال مكوناتها المختلفة، وذلك لبيان دورها في تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي يسعى إليه الليبيون، وهو بناء دولتهم وترسيخ دولة القانون والمؤسسات المدنية، عدّ الخيار الديمقراطي والسلمي خيارهم، بعد مراحل ومخاض عسير، كلفتهم الكثير من المعاناة والتضحيات، وقد قسّم هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور، فبعد المقدمة وعرض مشكلة البحث وفرضيته وأسئلة البحث وأهدافه وأهميته وحدوده ومنهجه، عرضت محاور البحث على هيئة ثلاثة مباحث، وهي كما يلي:

المبحث الأول: الثقافة السياسية في المجتمع مفهومها وأهميتها وأنماطها

المبحث الثاني: مدخل في بناء الدولة كما في الحالة الليبية

المبحث الثالث: مصادر الثقافة السياسية في المجتمع الليبي ودورها في بناء الدولة.

وتختتم الدراسة بعرض النتائج والتوصيات.

مشكلة البحث

تقوم الثقافة السياسية بدور مهم في عملية بناء الدولة، وإعادة حيويتها ووظيفتها الداخلية والخارجية، إذ تمثل مجالاً وعقداً للمشاركةً السياسية والاجتماعية بين النظام السياسي والمجتمع من خلال أفراده، وهم الشعب، حيث يعمل النظام السياسي في إطار الدولة الراسخة والمتماسكة على تنظيم المجتمع من خلال الاستفادة بمفردات ثقافته السياسية ومكوناته الاجتماعية والفكرية، من أجل توطيد دعائم استقرار الدولة، وفرض سيادتها وزيادة منعتها وتعزيز أمنها، لكون الثقافة السياسية هي التي تؤهل المواطن الصالح للمشاركة الفعالة في العملية السياسية، وهذا يحتم التعرف إلى مضمون الثقافة السياسية ومكوناتها ومصادرها الرئيسة من أجل الوصول إلى الهدف الرئيس، وهو معرفة دور

(1) هاني موسى، القبيلة والجهوية وتعثر بناء الدولة الحديثة، مجلة سياسيات عربية، المجلد 11، العدد 63، 2023م.

هذه المصادر السائدة في المجتمع الليبي في البناء المؤسسي للدولة بالشكل الإيجابي والمنشود، بهدف خروج البلاد من واقعها الصعب، ومعاناتها المريرة في ظل حالة الانقسام السياسي وأزمتها الراهنة التي أصبحت لها أبعاد ومسارات خارجية، وفي الوقت نفسه يعول على مصادر الثقافة السياسة أن تعمل وتسهم في إيجاد حلول لأزمات الواقع الليبي، أو وضع مقاربات قابلة للتنفيذ بصفتها رصيدًا ثقافيًّا يشترك فيه كل الليبيين شرقًا وغربًا وجنوبًا على اختلاف انتماءاتهم العرقية والمناطقية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تسلط هذه الدراسة على مصادر السياسية للمجتمع الليبي ذات التنوع الملحوظ في تحقيق بناء الدولة الديمقراطية والمتحضرة، ومحاولة فهم وشرح خصائص هذا الدور الاستراتيجي، وعليه تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيس التالي: ما دور مصادر الثقافة السياسية في المجتمع الليبي في بناء الدولة؟

أسئلة البحث

بناء على التساؤل الرئيس يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما المقصود بالثقافة السياسية في المجتمع؟
2. ما المقصود ببناء الدولة كما في الحالة الليبية؟
3. ما دور مصادر الثقافة السياسية بالمجتمع في بناء الدولة الليبية؟

أهداف البحث

يهدف هذ البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح مفهوم الثقافة السياسية في المجتمع.
2. توضيح مفهوم بناء الدولة كما في الحالة الليبية.
3. توضيح دور مصادر الثقافة السياسية بالمجتمع في بناء الدولة الليبية.

فرضية البحث

بناء على خلفية البحث ومشكلته وتساؤلاته؛ فإن هذا البحث ينطلق من الفرضية التالية:

إن للثقافة السياسية في المجتمع الليبي إسهامًا كبيرًا في عملية بناء الدولة في ليبيا، إن أحسن توظيف هذه المصادر بشكل مناسب مع الاستفادة بخصائصها ومميزاتها.

أهمية البحث

يعدّ هذا البحث مهمًّا؛ نظرًا لأنه يدرس موضوع الثقافة السياسية بصفتها مفهومًا يرتبط بجانبين مهمين؛ الجانب الأول سياسي، والجانب الثاني اجتماعي، ويعد هذا الموضوع من المواضيع الحديثة نسبيًّا التي لها أهميتها وأثرها في أي مجتمع، وخاصة في المجتمع الليبي الذي هو بحاجة لإجراء الكثير من الدراسات، في ظل حالة راهنة تحتاج فيها البلاد إلى كشف خفايا هذا المفهوم ومصادره، وبدرجة أخص معرفة مدى إسهام الثقافة السياسية في بناء الدولة الديمقراطية التي ينشدها ويحلم بها الليبيون، وهو الحلم الذي ظل يراود الليبيين على مدار عقود طويلة، بعد ما شهدت البلاد تغييرًا شاملاً أفضى إلى مسارات سياسية وأزمات متلاحقة، وعاشت انقساماً سياسياً ووهناً اقتصادياً وتشظّيًا اجتماعياً في فترات معينة، ما يحتم الحاجة لإثارة مثل هذه المواضيع من أجل الإسهام في معالجة الحالة الراهنة بقدر الإمكان.

حدود البحث

يتحدّد هذا البحث في إطار الحدود التالية:

1. الحدّ الموضوعي: موضوع هذا البحث هو الثقافة السياسية من خلال مصادرها مثل القبيلة والدين والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام، ثم البحث في موضوع بناء الدولة في ليبيا.
2. الحد المكاني: دولة ليبيا.
3. الحد الزمني: منذ التغيير السياسي في 2011م حتى يومنا الحالي.

منهجية البحث

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة القائمة وتحديدها، ومعرفة مصادرها المختلفة وتشخيصها ووصفها بشكل واضح، وعرض خصائصها وأهميتها، كما اعتمد على المنهج التاريخي، حيث يتعلق موضوع الدراسة بمجال تاريخي في ليبيا، وذلك بهدف تناول موضوع الثقافة السياسية وبناء الدولة في ليبيا منذ تغيير النظام السياسي الحاكم في عام 2011م حتى هذا التاريخ، واعتمد على مصادر متنوعة لجمع البيانات، تشمل الكتب والدراسات الأكاديمية الجامعية، والمقدمة في الندوات والمؤتمرات والمراكز البحثية والمقالات المنشورة في المجلات العلمية، بالإضافة

إلى شبكة المعلومات العالمية "الانترنت"، وهذه المصادر تتماشى مع طبيعة هذه الدراسة، كما تتناسب مع طبيعة المنهجين الدراسيين في هذه الدراسة.

المبحث الأول– الثقافة السياسية في المجتمع: مفهومها وأهميتها وأنماطها

أولاً– مفهوم الثقافة السياسية في المجتمع

مصطلح الثقافة متشعب ومتعدد الاستخدامات، عرّف بتعريفات عدة متباينة، ومن بين أشهر التعريفات لهذا المفهوم ما جاء به (إدوارد تايلور) حيث ذكر أن الثقافة السياسية هي "الكل المركب الذي يشمل العقائد والفن والقانون والعادات والقدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بصفته عضوًا في المجتمع"[1]. وعرفها (برهان غليون) بأنها: "جملة الأنماط والقيم والقواعد والأعراف والعادات التي تبدع وتنتظم لدى جماعة ما وتحدد لدى هذه الجماعة أسلوب استعمالها لإمكانيتها البشرية والمادية ونوعيه تحركها في بيئتها"[2].

بينما تعود الجذور الفكرية في معنى الثقافة السياسية اصطلاحًا إلى كتابات الأنطولوجيين أمثال (روت بندكت) (Ruth Pendict) و(مارجريت مبد) (Margret Mid) الذين أثارا جدلاً مردّه إلى بحثهما في الطابع القومي، ونظرتهما التي اهتمت بالكشف عن القيم والمعتقدات والممارسات الفردية التي تميز ثقافة ما، ويعد العالم السياسي الأمريكي (جابرئيل الموند) (Gabriel Almond) أول من استخدم مدخل الثقافة السياسية في مقالة كتبها في عام 1965م، ويعرّف (الموند) الثقافة السياسية بأنها: "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، وتجاه دوره كونه فردًا في النظام السياسي الذي ينتمي إليه"[3].

---

(1) أحمد سليمان أبو زيد، علم الاجتماع السياسي، الأسس والقضايا من منظور نقدي، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2006م، ص164.

(2) رؤى لؤي عبد الله، الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات، المجلة السياسية والدولية، العدد 35 –36، 2017م، ص23.

(3) عادل إبراهيم الكماشي، الثقافة السياسية والانتقال السلمي للسلطة في ليبيا، مجلة علوم التربية، العدد 5، سبتمبر، 2020م، ص3.

وببساطة فإنّ الثقافة السياسية – كما يشير رشاد – هي الشق السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع، وتتضمن مجموعة من القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات والرموز التي تحكم السلوك السياسي[1]، وتشير النظريات المختصة بأن الاتجاهات والقيم السائدة في أي مجتمع ليست نظرية، وإنما مكتسبة من خلال عملية التنشئة السياسية التي تضطلع بها مؤسساتها الأولية، مثل الأسرة والمدرسة وبقية المؤسسات التعليمية بصفة عامة، ووسائل الإعلام والمؤسسات الحزبية والمجتمع المدني ومكون القبيلة[2]. كما عرّفت بأنها عبارة عن توجهات وآراء ومعتقدات مبنية على عناصر وتراكيب تتحدد من خلال النظام الحاكم ومكونات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدين، وهي بدورها قادرة على تحليل وتفسير كيفية التفاعل بين المكونات المذكورة، ومدى تأثيرها في المعرفة والإدراك وممارسة السلوك السياسي[3].

وأخيراً عرّف قاموس "أكسفورد" الثقافة السياسية بأنها: "الاتجاهات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدّد، وتعد بمنزلة معرفة متضمنة ومهارات مكتسبة عن عمل هذا النظام، كما تتضمن اتجاهات إيجابية أو سلبية نحوه، إلى جانب أحكام تقييمية بشأنه"[4].

ثانياً– أهمية الثقافة السياسية ووظائفها

تعد الثقافة السياسية من أهم ركائز علم الاجتماع السياسي، وباتت دراستها ضرورية في وقتنا الحاضر أكثر من أي وقت مضى، نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي الذي يشهده العالم بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، وأيضاً نظراً لغياب قاعدة ثقافية سياسية جماهيرية تتكفل بإيجاد حالة من الانسجام بين النظام والشعب، أو بين الحاكم والمحكوم، ويمكن القول إنه عند الإلمام بمفاهيم الثقافة السياسية وعناصرها ومصادرها، ومن ثم كيفية ممارستها داخل المجتمع، هنا نكون أمام مؤشر جيد،

(1) عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، المنصورة: دار الأصدقاء، 2003م، ص 16.
(2) محمود القطافطة، الثقافة السياسية الفلسطينية، ثقافة توحيد أو تفتيت، مجلة التسامح، العدد 16، 2007م، ص11.
(3) عدي أبو راس، الثقافة السياسية بين المفهوم والممارسة، عين على العرب، 20 يوليو 2019، موقع العربي الجديد، ttps://www.alaraby.co.uk
(4) Lain mclean, concise dictionary of politics, ford university press ,,1966 pp.379.

ونكون قد حصلنا على قاعدة متزنة تخلق بدورها حالة من الاستقرار المجتمعي، وتكوين جوهري للذات الفردية، والإحساس بالهوية الوطنية، ومن ثم فإن وصول الفرد لهذه الحالة وامتلاكه لكل مكونات الثقافة السياسية على أسس سليمة، بديهياً تتشكل لديه الرغبة الملحّة في المشاركة السياسية على مستوى اتخاذ القرارات والسياسات ذات العلاقة بالنظام السياسي، ولا يمكننا التغاضي عن الواجبات الواقعة على عاتق النظام السياسي، مثل توفير البيئة الخصبة للمواطن لكي يشعر بكينونته، وأن نضمن له الحرية الفكرية وآلية العمل والمشاركة الشعبية في سياسات الدولة وقضايا المجتمع، فمن هنا نضمن وجود حالة الانسجام التي نتحدث عنها بين الطرفين[1].

وتعد الثقافة السياسية إحدى الأدوات السياسية في بناء المجتمع السياسي الذي أساسه اتفاق أبناء المجتمع على شكل العملية السياسية بالتزام النخبة الحاكمة، بعدم تجاوزها لحدود السلطة السياسية الشرعية، مع التزام أفراد المجتمع بالمقابل بقرارات هذه السلطة لتحقيق أهداف عامة تتجاوز المصالح الفرعية للقاعدة الاجتماعية التعددية، إذ إن هذه العملية تقود الى ترسيخ قواعد للعمل السياسي المتفق عليها مسبقاً وبشكل مقبول من قِبل الحاكم والمحكومين على حد سواء، وتعمل الثقافة السياسية أيضًا على ضرورة اتساع مدركات الأفراد خارج إطار الولاء الضيق للثقافات الفرعية والاهتمام بالنظام السياسي والدولة والهوية الوطنية أولًا، ومن ثم تحقيق الاندماج القومي ثانياً[2].

وللثقافة السياسية أهمية ووظائف متعددة يستطيع من خلالها الباحثون المختصون في علم الاجتماع السياسي وغيرهم من المهتمين بدراسة هذه القضية الكشف عن الكثير من الأهداف العامة للنظام السياسي، ومن أهم هذه الوظائف ما يلي:

1. التعرف إلى طبيعة البناءات والنظم السياسية: إن دراسة الثقافة السياسية يساعد على فهم مكونات وعناصر البناء السياسي الذي يوجد في أي مجتمع من المجتمعات، وهذا ما ساعد كل من

(1) عدي أبو راس، الثقافة السياسية بين المفهوم والممارسة، عين على العرب، 20 يوليو 2019، موقع العربي الجديد، ttps://www.alaraby.co.uk

(2) القيم الاجتماعية والسلوك السياسي، كتب في 28 ديسمبر 2023م، مركز أضواء للدراسات، http://adhwaa.net تم الاطلاع عليه في 14 أبريل 2025م.

(ألموند وفيرنا) مثلاً على دراستهم للثقافة السياسية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول من الكشف على نوعية البناءات السياسية، وإلى أي حد تتمثل هذه البناءات مع الثقافات السياسية ذاتها، وقد افترض (ألموند) أن الثقافة السياسية تتميز باستقلال معين، وأكد أنها ترتبط بالثقافة العامة في المجتمع؛ لأنها تضم نماذج للتوجيهات إزاء الظاهرة السياسية.

2. تحليل العلاقة بين المواطنين والسلطة السياسية: تعكس نوعية الثقافة لدى المواطنين مدى توقعاتهم من السلطة السياسية، وما ينبغي أن تقوم به السلطة في تلبية الحاجات السياسية التي يتطلع إليها هؤلاء المواطنين، فالمواطنون في ظل الثقافة المتصفة بالمشاركة يستطيعون أن يحفزوا السلطة على تلبية حاجياتهم من خلال مشاركتهم الفعالة النشطة، وذلك على عكس المواطنين ذوي المشاركة الضيقة والرعائية.
3. دراسة عملية المشاركة السياسية وكيفية تحديثها: إن الثقافة السياسية تعدّ العنصر الأساس لتطوير عمليات المشاركة السياسية، ولاسيما أن عملية التحديث الثقافي السياسي تساعد على خلق نوع من الدافعية والعمل ونمو النشاط الديمقراطي الفعّال في الحياة السياسية، وهذا لن يتحقق إلا من خلال وجود نوع من الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع.
4. تكوين الشخصية القومية: إن عملية الاهتمام بالثقافة السياسية يسهم في تطوير سبل المشاركة السياسية وتطويرها من الثقافة المحدودة أو الضيقة إلى الثقافة المشاركة؛ لأن وجود الثقافة المحدودة أو الضيقة يقلص عموماً درجات التنوع الثقافي والسياسي، ويضعف نمو الشخصية القومية التي تظهر نوعية الأداء السياسي والاجتماعي لدى أفراد المجتمع تجاه قضاياهم وتحقيق المصالح والأهداف العامة.
5. الثقافة السياسية وحقوق المواطنة: كلما تحسنت الثقافة بمفهومها العام والثقافة بمفهومها السياسي استطاع المواطن أن يحصل على حقوقه الطبيعية والمدنية، فالثقافة تمكن من دعم الوعي الفردي

والجماعي نحو أهمية الحصول على هذه الحقوق والمحافظة عليها، وتحقيق درجات مناسبة من الإشباع النفسي والعاطفي والوجداني لدى المواطنين عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية[1].

ثالثاً– أنماط الثقافة السياسية

حدّد كل من (ألموند وفيريا) في كتابهما المسمى بـ (الثقافة المدنية) بعد أن درسا خمس دول دراسة ميدانية أن للثقافة السياسية ثلاثة أنماط، وهي:

1. الثقافة السياسية المحدودة:

يقصد بهذا النوع من الثقافة السياسية أن الناس لا يعرفون إلا القليل جدًا من الأهداف أو الغايات السياسية، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسيات العامة التي توجد في مجتمعهم، كما أن هؤلاء الناس لا يستطيعون تقديم أي شكل من أشكال التأييد أو المعارضة من السياسات العامة، أو حتى إلى القيادات السياسية التي توجد في النظام السياسي، ويشير هذا النمط إلى أن ثقافة الناس هي مجرد رصيد متراكم من الاعتقادات التي ترتبط بعدد من الثقافات المحلية السياسية المعزولة اجتماعيًا ومؤسسياً التي توجد في المجمعات القبلية أو البدائية.

2. الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية:

يكون هذا النمط من الثقافة إيجابيًّا من ناحية الإدراك، بحيث يدرك الأفراد النظام من جانب المخرجات وتذبذب من جانب المدخلات، أما من ناحية المشاعر فإن الأفراد قد يكونون مؤيدين أو معارضين، أما سلوكهم فعادة ما يكون سلبيًّا؛ نظرًا لعدم قدرتهم أو شعورهم بعدم تأثيرهم في النظام، فالكثير من هؤلاء لا يشاركون مشاركة فعلية في العملية السياسية، بحيث ينصاعون بشكل سلبي للحكومة والمسؤولين والقوانين، وفي الوقت نفسه لا يصوتون ولا يتدخلون في السياسة.

3. الثقافة السياسية المشاركة:

(1) نبيل حليلو، الثقافة السياسية الأنماط والوظائف، مجلة المفكر، العدد 17، يونيو 2018م، ص221–222.

يكون الأفراد في مثل هذا النمط من ناحية الإدراك على وعي بمعرفة النظام السياسي، والبنى التي تحتويها الأدوار السياسية، حيث يقومون بدور فعّال من خلال التأثير في النظام السياسي بطرق مختلفة، كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات، أو تقديم الاحتجاجات السياسية، كما يشعرون بالفخر بمواطنتهم وبوجود نظام سياسي يتيح لهم المشاركة الفعلية[1] .

حرص (أموند) وزميله على تحديد أن كل نمط ثقافي له علاقة مع نمط وبناء سياسي، فالثقافة الرعائية ترتبط ببنية سياسية تقليدية إلى حد كبير من اللامركزية، أما ثقافة الخضوع أو التبعية فتتعلق ببنية سياسية سلطوية مركزية، في حين تتعلق ثقافة المشاركة السياسية ببنية سياسية ديمقراطية، ويضيفان بأن استقرار الأنظمة السياسية مرهون بمدى التطابق بين البنية السياسية ونمط الثقافة السياسية السائد في الدولة[2] .

المبحث الثاني– مدخل في بناء الدولة كما في الحالة الليبية

أولاً– تعريف الدولة

تعرف الدولة بأنها "مؤسسة سياسية وقانونية تقوم حين يقطن مجموعة من أناس بصفة دائمة في إقليم معيّن يخضعون لسلطة عليا تمارس سيادتها عليهم"[3] ويرى المفكر المسلم (ابن خلدون) بأن الدولة تمثل الامتداد المكاني والزماني لحكم عصبية ما، ويعلق المفكر (الجابري) على رأي ابن خلدون: "ومن هنا يمكن تصنيف آراء ابن خلدون في معنى الدولة إلى قسمين القسم الأول يتناول مفهوم امتداد الدولة في المكان أي مدى نفوذها واتساع رقعتها، والقسم الثاني يتناول استمرارها في

(1) حليلو نبيل، الثقافة السياسية الأنماط والوظائف، مرجع سابق، ص218–219.

(2) إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، عمان: دار الشروق، 1998م، ص210.

(3) سارة عمر وكريمة لاتمان، مفهوم الطبيعة البشرية وأهميتها في التوظيف السياسي عند ميكيافيلي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015م، ص 8.

الزمان أي من حيث مختلف المراحل التي تجتازها من خلال حكم العصبية الحاكمة من يوم استلامها السلطة إلى يوم خروجها من يدها"[1].

أما (فيبر) فله رأي في تعريف الدولة ضمن مفهوم السلطة السياسية، فالسياسة عنده هي إدارة مجموعة سياسية معينة لما نسمّيه اليوم الدولة، وهي إلى جانب ذلك مجموعة من النظم التي تتكون من أجل المشاركة في السلطة والتأثير في توزيع السلطة، سواء بين الدول أو بين مختلف المجموعات داخل الدولة، والدولة بالمعنى الفيبري مرتبطة بالسلطة، وبخاصة سلطة الإكراه التي تحتكرها من دون أية هيئة أخرى داخل حدودها، فمسيري الدولة على حد قول (فيبر): يجمعون الوسائل التي يستطيعون من خلالها إدارة أمور بالطريقة المناسبة، ومن أجل ذلك يقومون باحتكار سلطة الإكراه الشرعي البدني، وذلك للحفاظ على النظام والدفاع عن المجتمع ضد أخطار خارجية، وهو ما يجعل من الدولة تجمعاً سياسياً، حيث يسيطر أشخاصٌ آخرون عن طريق الإكراه، ومن ثم فالدولة لا يمكن أن تقوم إلا إذا تحققت هذه العلاقة الاجتماعية بين المسيطرين والخاضعين لهم[2].

ثانياً- تعريف بناء الدولة وخصائصها

يرى (فرانسيس فوكوياما) (Francis Fukuyama) بأن بناء الدولة عبارة عن عملية تهدف لتقوية المؤسسات القائمة، وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وتهدف إلى زيادة قدرة الدولة على إدارة مواردها وأنشطتها ووظائفها المختلفة، وكذلك توفير الأمن والنظام والمرافق والخدمات العامة، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مرورًا بتوفير التعليم وحماية البيئة، وانتهاءً بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية وإعادة توزيع الثروة، وضمان قوة الدولة، وكذلك زيادة قدرتها

(1) محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 6، 1994م، ص 211.

(2) حنان بوخبزة، إشكالية السلطة في الفكر السياسي عند مكاس فيبر، رسالة ماجستير، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2018م، ص41.

المؤسساتية والإدارية على تصميم السياسات وسن الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ[1]. فيما يعرف (تشارلز تيلي) (Charles Tilly) بناء الدولة بأنه: "إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة لها سلطة السيطرة على إقليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة"[2].

كما عرفت بأنها عملية بناء شرعية على شكل مؤسسات وتكون قادرة على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، وتوفير الحاجات الأساسية من الأمن والعدالة وسيادة القانون، فضلاً عن التعلم والصحة، وهي الحاجات التي تلبّي تطلعات المواطنين وتحترم حقوقهم الأساسية، وتشير كذلك عملية بناء الدولة إلى الإجراءات التي تتداولها الأطراف الدولية والوطنية الفاعلة لإنشاء وإصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة، وهو مصطلح يتعلق بالعملية السياسية القادرة على التفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطن من جهة، وطبيعة العلاقة التي تربط بين الدولة والمجتمع ككل من جهة أخرى[3].

وتتميز عملية بناء الدولة بمجموعة من الخصائص يجد الباحث أن أهمها ما يلي:

1. عملية بناء الدولة مفهوم ديناميكي: أي أنها عملية لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي الملائم لها، وقابليته للتكيف مع الظروف والتغيرات الجديدة.
2. عملية بناء الدولة مفهوم نسبي: لكونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية وطبيعة القيم السائدة، وذلك أن بناء الدولة عملية لا تتم من فراغ، ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي.
3. عملية بناء الدولة مفهوم محايد: وذلك من حيث دلالاته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام السياسي والاجتماعي.

---

(1) فرانسيس فوكوياما، مقدمة لبناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21، ترجمة: مجاب الإمام، الرياض: دار العبيكان للنشر، 2007م، ص14.

(2) Tilly, C. Making War and State Making as Organized Crime. In P. B. Evans, D. Rueschemeyer, & T. Skocpol (Eds.), Bringing the State Back in, 1985, pp. 169-19.

(3) محمد أمين جيلالي، بناء الدولة المفهوم النظرية والأسئلة الراهنة، مجلة دفاتر المتوسط، العدد 5، 2016م، ص243.

4. عملية بناء الدولة مفهوم عالمي: بمعنى أن هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة، وصفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة على اعتبارها عملية، كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الإنجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطوراً[1].

ثالثاً- مدخل لعملية بناء الدولة في ليبيا

كان حدث استقلال ليبيا سنة 1951 حجر الزاوية ونقطة الانطلاق لمسيرة الليبيين في بناء دولتهم، وقد واجهت جهودهم تحديات كبرى عدة، التي واجهوها بعد فترة الاستعمار، واستمرت خلال فترة المملكة، وزاد الشرخ في ابتعاد، وربما غياب كامل لحلم بناء الدولة عن تحققه في فترة النظام السابق، حين تركزت الدولة في يد شخص واحد، رغم الشعارات المرفوعة آنذاك بسيادة الشعب، وامتلاكه السلطة والثروة والسلاح، وللأسف استمرت الحالة في ضعف الدولة المتوارث حتى بعد التغيير في النظام السابق، أي بعد سنة 2011 وظهور عقبات وتحديات جديدة عديدة، أخرت عملية بناء الدولة في ليبيا.

إن الوضع السياسي غير المستقر في ليبيا رغم مرور سنوات من الثورة منذ 2011 مرده إلى إخفاق النخبة السياسية في تحقيق انتقال منظم يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية، ورغم تعاقب الحكومات الانتقالية غير أن الصدامات المباشرة بين الفرقاء الليبيين قد استمرت، نظراً للتنافس بين ممثلي المجالس المنتخبة أو المتوافق عليها وفق اتفاقيات عديدة بسبب المصالح الضيقة المستندة إلى الانتماء القبلي، وللمناطقية، التي نتج عنها تحديات ما كانت لتحدث لو غُلّب منطق بناء الدولة من خلال المصالحة، ويرجع الكثيرون بأن تركة شبه الدولة الذي تركته حقبة النظام السابق التي دامت لأكثر من أربعة عقود، حملت العديد من جوانب الهدم السلبية في بناء الدولة، حيث إن سياسات ذلك

(1) نبيل بوغازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2020م، ص 22-23.

النظام كانت تصب في عكس تيار بنائها، وتدمير لمؤسساتها، واحتكار الثقافة السياسية والمؤسساتية، وتقويض لسيادة القانون، وإضعاف للشعور الوطني، أو الانتماء للمجتمع وللدولة[1].

منذ انطلاق التغيير في 2011م، ورغم وجود تأسيس لخارطة طريق في جانبها الدستوري الصادر عن المجلس الانتقالي الذي كان مؤشرًا مهماً على التوجه والنية المعلنة نحو تأسيس نظام ديمقراطي، على الأقل بوجود إعلان دستوري يؤسس لبناء دولة في ليبيا، وإنشاء نظام ديمقراطي تسوده قيم المواطنة والعدالة والمساواة، وتحريم الظلم والاستبداد والطغيان، وإنجاز دستور دائم للبلاد يحترم قيم الديمقراطية ويعززها، ويصون حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، غير أن الحالة الليبية فرض عليها الارتهان لتبعات الثقافة الليبية السائدة من غياب الثقافة الحزبية والممارسة الديمقراطية، وغياب شبه تام للثقافة السياسية، ومن ثم فإن هذه المرحلة تحتاج إلى صياغة دستور جديد، وإعادة تكوين جيش وطني، وإدماج التشكيلات المسلحة فيه، وهذه الخطوات هي التي يمكن تسميتها بعملية بناء الدولة الليبية، وهذا لا يتحقق إلا بوجود إرادة ليبية من الشعب نفسه، والإسراع في المصالحة الوطنية بوصفه خيارًا من شأنه أن يوقظ الوعي الشعبي؛ لأنها تستهدف القضاء على جميع مخلفات الصراع النفسية والمادية المرتبطة بالماضي، وهي كفيلة بضمان عدم تأثير مخلفات الصراع السلبية في علاقة الأطراف المستقبلية، وتحقيق تعايش سلمي بينها[2].

ولم تكن مردّ الإخفاقات لتراكمات عهد النظام السابق فحسب، في إضعاف البنية المؤسسية للدولة أمنيًّا وسياسيًّا، وترويض جغرافيتها العصية عبر توظيف أموال النفط في تأسيس شبكات أمنية وقبلية تضمن استقرار نظامه، بل إن هشاشة السلطة الانتقالية بعد التغيير في مواجهة قوى الانتماءات الصاعدة القبلية والدينية والمناطقية أسهمت في تغذية وديمومة عدم بناء الدولة المنشودة، ففي ليبيا وإن كان هناك قناعة بالديمقراطية لكن ذلك لا يعني وجود توافقات او إجماع حول الطريقة المناسبة لبناء وتأسيس هذه الغاية، بدأ ذلك واضحًا في الخلافات التي برزت حين اشتد الخلاف بشأن تشكيل

(1) المرجع نفسه، ص68.

(2) سامي جمعة الخالقين وجمعة فكرون دخيل، دور المصالحة الوطنية في عملية التحول الديمقراطي دراسة حالة ليبيا، مجلة الأستاذ، العدد 22، 2022م، ص 289-290.

الحكومات التنفيذية، بين القوى الحزبية وأثناء كتابة الدستور وسط حالة من الانقسام السياسي المُغذَّى بأطراف عسكرية مع وجود استطاف أيديولوجي بين النحب السياسية والفكرية والقبلية، ولعل التشخيص المناسب لتفسير الحالة التي تعيشها ليبيا بعد الثورة بكل ما حوته من تجليات هو عدم استقرار وتعثر لبناء النظام السياسي والدولة، وهو ما يكمن في معضلة تفتت القوة بالمعنى السلبي لا الإيجابي، وانتقالها من الدولة إلى فواعل متعددة سياسية ودينية ومناطقية وقبلية، لم تجد في الأطر المؤسسية للسلطة الانتقالية ما يحقق مصالحها، ومن ثم عملت على حيازة القوة عبر امتلاك ظهير مسلح تحول إلى فاعل رئيس في التفاعلات الجارية في البلاد، كل ذلك يحدث في وقت لا توجد فيه أعراف ديمقراطية أو أعراف برلمانية راسخة في البلاد، تستطيع من خلالها التحاكم لعملية سياسية ناضجة، يمكن بها أن تمضي البلاد إلى الأمام، الأمر الذي يمثل تحدياً خطيراً في ظل قلق حقيقي بأن تؤدي كل نتائج هذه الحالة إلى إفساد العملية الديمقراطية برمتها، يصاحبه شك بأن الأطراف الخارجية تعمدت ذلك؛ لكي يصبح لتدخلها قبولاً شعبياً في البلاد[1].

إن بناء الدولة الديمقراطية ينطلق من بناء الثقافة الديمقراطية في المجتمع الليبي ونشرها، فالديمقراطية هي منظومة ثقافية تستند إلى قيم الحرية والعدالة والمساواة، وبناء دولة المواطنة والمشاركة السياسية، وهي تقوم على احترام الرأي الآخر وقبوله كما هو وعدم إلغائه، كما أن قاعدة النظام الديمقراطي هي وجود أحزاب سياسية تنظم العملية السياسية، والعمل على إتاحة المشاركة السياسية للشعب في إطار قانوني يعتمد الوسائل السلمية والدستورية للوصول إلى السلطة، فلا نظام ديمقراطي دون أحزاب سياسية، ولا أحزاب سياسية في غياب الديمقراطية، وأن الوسيلة الأكثر أهمية لتطبيق الديمقراطية هي الانتخابات، فلا ديمقراطية بلا انتخابات ولا عمليات انتخابية دون ديمقراطية، والانتخابات هي عملية اختيار الشعب لممثليه في مختلف الهيئات المحلية والوطنية وعلى رأس الدولة،

(1) علي سعيد الشين، أثر التحديات السياسية والأمنية في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد7، العدد1، 2016م، ص 491.

ومن ثم يكون الشعب هو مصدر السلطة سواء أكانت سلطة بلدية محلية أم حزبية أم نقابية أم برلمانية أم رئاسية[1].

وإذا كانت الانتخابات في ليبيا تمثل عنق الزجاجة للخروج من المشهد الحالي، بصفتها أيضًا أول خطوات بناء الدولة الحديثة والمؤطّرة بإطار دستوري، بيد أن إجراءها سواء أكانت هذه الانتخابات تشريعية أم رئاسية خلال الفترة من (2020 إلى 2024م) لم يُقترب من إنجازه حتى الآن، فضلاً عن وجود خطوات حقيقية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف، وذلك بسبب وجود رغبات متعارضة بين الأطراف الحاكمة، ومؤخراً فشلت مبادرة (باتيلي) المبعوث الأممي إلى ليبيا التي طرحها في عام 2023م لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وأحدثت مزيدًا من الخلاف، وانتهى (باتيلي) في أول إحاطة له أمام مجلس الأمن الدولي في 27 فبراير 2023 إلى التصريح بأن النخبة السياسية في ليبيا تعيش أزمة شرعية حقيقية، وأنه لم ينجح مجلسا النواب والدولة في التوافق حول القوانين اللازمة لإجراء الانتخابات، ورغم الخطوات السابقة والتالية للمبعوث الأممي وأبرزها تشكيل لجنة (6+6) وبعدد لقاءات ومداولات بالمغرب، وما توصلت الأطراف السياسية إليه من توافقات حول قوانين الانتخابات؛ فإنها قوبلت باعتراضات ومناكفات ومساجالات بين المجلسين[2].

ومن الجدير بالذكر، أنه من المهم لجميع أطراف الصراع الداخلي في ليبيا، على اختلاف مواقعهم، أن يدركوا أن إعادة بناء الدولة الليبية يرتكز على إعلاء الشأن الداخلي الليبي، بعيداً عن تصورات ومصالح القوى الخارجية، حيث تقوم تدخلات القوى الخارجية الإقليمية أو الدولية وتقاطع مصالحها بدور مهم في تعطيل جهود الإصلاح الداخلي، وذلك يزيد في تعقيد الوضع، وإطالة فترة الانقسام، حيث قامت القوى الدولية بدور مهم في إطالة أمد الصراع والأزمة السياسية الليبية منذ عام 2011 من خلال التأثير في أطراف الصراع على السلطة، والعمل على استقطاب أحد أطراف

(1) سنان، الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011م، مرجع سابق، ص 68.

(2) الشيماء عبد السلام إبراهيم، الصراع على السلطة أحد معوقات إعادة بناء الدولة في ليبيا: مثال على الدولة الهشة خلال الفترة (2020–2024) مجلة السياسية والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد 24، العدد، 23 يوليو 2024م، ص 172.

الصراع، وفرض السيطرة عليه، واستخدامه لتحقيق مصالحها، وتنفيذ أجندتها، ما شكل حجر عثرة في مسيرة بناء الدولة[1].

المبحث الثالث– مصادر الثقافة السياسية في المجتمع الليبي ودورها في بناء الدولة

تعدّ الثقافة السياسية جزءًا من الثقافة العامة للمجتمع، وتكمن في قيم الأفراد وسلوكهم ومعارفهم وتوجهاتهم السياسية تجاه مؤسسات الحكم والعمل السياسي، كما تحدد الثقافة السياسية مشاركات الأفراد وعلاقاتهم وتفاعلاتهم مع الأطر المجتمعية والسياسية المختلفة، وتتشكل هذه الثقافة مع تعاقب الأجيال والأزمنة بفعل أدوات تنشئة عديدة تسهم في صقلها وتكوينها، بدءًا بالأسرة والمنظومة الدينية مرورًا بالمدرسة والأصدقاء، وصولًا إلى تأثير وسائل الإعلام والوحدات الاجتماعية والسياسية المختلفة[2]، وهو ما ينطبق على الحالة الليبية حيث تتشكل الثقافة السياسية من مجموعة متنوعة من المصادر بعضها رسمي وبعض غير رسمي، ويمكن توضيح هذه المصادر ودورها في تحقيق هدف بناء الدولة بجانبه الإيجابي، وفي حالة إهماله يكون تأثيره سلبيًّا كما في الحالة الليبية، وكما يلي:

أولاً– القبيلة مصدرًا من مصادر الثقافة السياسية ودورها في بناء الدولة الليبية:

أثرت البيئة الصحراوية التي تغطي معظم ليبيا في المجتمع، بتكوين تجمعات بشرية في الإقامة والسفر والترحال، فلا يمكن التنقل بصور فردية إلا ما ندر، كما تتسم هذه المجمعات بالسمع والطاعة الكاملة لشيوخ القبائل، وعدم معارضتهم، وهذا الأمر كرس لظهور قيم واتجاهات الولاء والطاعة، وثقافة الخضوع لسلطة القبيلة، وتنفيذ ما يصدر دون إبداء الرأي أو المعارضة، والخوف من الخروج عليها، والإيمان بعدم جدوى معارضتها، وانتشار قيم التواكل السلبية، فطالما أن الأمر كله بيد شيوخ القبيلة، ولها الأمر والنهي، وهي من تتحمل نتائجها وعواقبها، فما جدوى المشاركة في قيادة القبيلة، ويظهر جانبها السلبي أيضًا في خاصية الارتجال وعدم التروّي، والاعتداد بالرأي الأوحد، وهي

(1) المرجع نفسه، ص 173.

(2) إمطير، العوامل الداخلية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مصدر سابق، ص 131. وسليم ناصر بركات، الثقافة السياسية مفهوم وممارسة، مجلة الموقف الأدبي، المجلد 50، العدد 606، أكتوبر 2021م، ص 5.

صفات تسيطر على الشخصية البدوية، وتؤثر في سلوكها، وتنعكس تبعاً لذلك على الدولة كلها، من خلال تهميش المؤسسات ودورها[1].

ومن الصعوبة قراءة تاريخ ليبيا السياسي، وكذلك تعثر بناء الدولة الحديثة بمعزل عن قراءة النظام القبلي وفهمه، فهناك علاقة عضوية بينهما، وكذلك الحال بين الفرد الليبي والقبيلة التي شكلت قبل الاستقلال التنظيم السياسي والاجتماعي الأكثر حضوراً في ليبيا، والإطار الناظم الذي يحدّد حقوق الفرد وواجباته وعلاقاته مع التنظيمات والكيانات القبلية الأخرى، ويفسر هذا الواقع جانباً مهماً من ابتعاد الفرد الليبي عن مفهوم الدولة الحديثة، وذلك في ظل عدم سعي الحكومات المتعاقبة لتغيير هذا الواقع، وتحقيق التقدم نحو الديمقراطية والعمل المؤسسي، ولقد أخفقت الحكومات المتتالية في ليبيا في تجاوز البنى التقليدية، وتحديدًا الكيانات القبلية، وأبعادها الثقافية والسياسية والمناطقية[2].

وتبدو العلاقة بين القبيلة والدولة في الغالب علاقة صراع، أو في أحسن الأحوال علاقة اعتماد متبادل، فكلٌّ من القبيلة والدولة مغتصب يسعى لاقتطاع أكبر قدر من الفائض والمكاسب، فالدولة في حاجة لاكتساب شرعيتها من دعم القبائل لها، والقبائل في حاجة لما تقدمه لها الدولة من مكانة ومناصب وثروة، التي تعدّ للقبيلة غنائمَ، وينظر في المجتمعات القبلية لثروات البلاد، وخاصة المصادر الأساسية بأنها ملك للحاكم، يتصرف فيها بالطريقة التي يراها، ومن ثم يمكن القول بأن العلاقة بين القبيلة والدولة هي علاقة تفاعل محورها الغنيمة في جانبها السلطوي أو الرمزي والمادي، وفي الغالب والأهم كان موقف القبيلة من الدولة وبنائها في ليبيا أمام ثلاثة خيارات؛ فإما المولاة للنظام

(1) تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 107، فهم الصراع في ليبيا الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، حول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، 2011م، ص 15.

(2) تأثير القبلية في العملية السياسية في ليبيا، 3 أغسطس 2018 https://www.toboulib.com/new-blog-2018/8/2/-

الحاكم والتحالف معه (علاقة ندية) وإما معارضته ومقاومته (علاقة عدائية) وإما الخضوع له والتواطؤ معه (علاقة تبعية وخضوع) وهذه الخيارات تفرضها الظروف المحيطة بالقبيلة[1].

ثانياً– الدين مصدر من مصادر الثقافة السياسية ودوره في بناء الدولة الليبية:

شكّل الإسلام منعطفًا أساسيًّا في الثقافة السياسية العربية عموماً، والليبية خصوصاً، فهو يعد من أهم مصادر الثقافة السياسية الليبية، والمؤشر الذي يسجل من خلاله العلاقات الوطيدة تاريخيًّا في ميدان التعبئة في المسارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ولعل من الواضح استشعار ذلك الارتباط القائم على توظيف الدين بصفته عاملًا ثابتًا ومقدسًا ضمن هوية المجتمع الليبي، ويعدّ الإسلام أحد المصادر الهامة التي أسهمت في تشكل الثقافة السياسية في ليبيا، فالدين الرسمي في ليبيا هو الإسلام والأغلبية على المذهب السني المالكي، مع وجود نسبة تتبع المذهب الإباضي، وخلال تتبع دور الدين وأثره في الثقافة السياسية في ليبيا نجد هناك تأثيرين متناقضين للدين في المجتمع الليبي:

الأول: إسهام المؤسسات الدينية من خلال المساجد والزوايا بتنمية ثقافة المقاومة للمستعمر، وحماية البلاد والمحافظة عليها، ومقاومة الثقافات الوافدة، والتمسك بالقيم الدينية، وتوحيد الصفوف ضد الاستعمار، وحل الخلافات القائمة.

الثاني: هو هيمنة الدين على المجتمع بفرض ثقافة تقليدية، ورفض الحداثة لدرجة ما، وفي حقبة الثمانينيات من القرن الماضي ألغيت الجامعة الإسلامية، وأقفلت المعاهد الدينية، واختلط الأمر على الناس، وهجمت على المجتمع الليبي أفكار وعقائد ومشارب تكفيرية، فتلاشت خصائص المجتمع، وأصبح الناس يستفتون عبر الإذاعات من مذاهب فقهية شتى.

هذا التفكك الذي حصل نتيجة غياب المؤسسات الرسمية التي كانت تحفظ للمجتمع خصائصه، تولّدت عنه انقسامات خطيرة، وظواهر شاذة؛ أثرت في المجتمع وثقافته، وولدت ظواهر التطرف والتشدّد لدى بعض الناس، ولعل من أهم النقاط التي تحسب على النظام السابق قبل 2011م في

(1) البشير علي الكوت، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، 2018م، ص 100-101.

الجانب الديني أنه ساوى بين كل ما هو ديني، ولم يفرّق بين الحركات الإسلامية، بحيث يقبل الجيد منها، ويحارب المتطرف، بل حاربها جميعاً، فتوحدت ضده[1]. ويمكن رصد أبرز ملامح الثقافة السياسية في ليبيا من جانبها ومصدرها الديني منذ الفتح الإسلامي لليبيا، مرورًا بالعهد العثماني، وصولاً إلى فترة الاستعمار الإيطالي، ونجد للدين الإسلامي في سائر الفترات تأثيرًا بارزًا في تشكيل معتقدات الليبيين، حيث تجذرت قيمه في نسيجهم الاجتماعي والعرفي، ومما يلفت النظر أن الحركة السنوسية – بصفتها حركة جمعت بين الدين وممارسة السياسة– قد نجحت من خلال البنى الدينية التقليدية التي أرستها في أن تجعل من الدين مصدراً أساسياً لشرعية النظام الملكي، ولقد ارتبط الليبيون بالدين الإسلامي ارتباطاً كبيراً؛ فكانت المؤسسة الدينية هي الأبرز بتأثيرها في الثقافة والتنشئة السياسية، وكذلك ثقافة المقاومة ضد الاحتلال، وكانت تستمد شرعيتها وقبولها من تعالم الدين الإسلامي[2].

ثالثاً– التنشئة الاجتماعية من خلال الأسرة مصدر من مصادر الثقافة السياسية ودورها في بناء الدولة الليبية:

لدى العرب عامة والليبيين خاصة الميل إلى تقبل الحكم السلطوي والخضوع وعدم الثورة عليه، ويرجع ذلك إلى نمط التنشئة الاجتماعية السائدة، وخاصة داخل الأسرة، حيث يحظى رب الأسرة بالتقدير والاحترام والطاعة بشكل يفوق جميع أفراد العائلة، وتشمل سلطاته استخدام مختلف أساليب العقاب، بما في ذلك العقوبات البدنية ضد الأبناء أو الزوجة، وعلى ذلك يصبح غرس قيمة الطاعة هو الهدف الأساس لعملية التنشئة داخل الأسرة[3]. وتعد الأسرة من أهم مصادر نقل القيم والاتجاهات الثقافية السائدة في المجتمعات العربية، ومنها المجتمع الليبي، حيث إنها تشكل وحدة إنتاجية تقتضي

(1) السطي، الثقافة السياسية في المجتمع الليبي، مرجع سابق، ص 192.

(2) إمطير، العوامل الداخلية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سابق، ص 128.

(3) ريتشارد داوسون وآخرون، التنشئة السياسية دراسة تحليلية، ترجمة: مصطفى عبد الله أبو خشيم ومحمد المغيربي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990م والسطي، الثقافة السياسية في المجتمع الليبي، مرجع سابق، ص155، ص32.

الحالة فيها على التشديد في العضوية والعصبية والالتزام الشامل بين أعضائها، فهي أول وأهم مؤسسة اجتماعية ترتبط بالإنسان، خاصة وأنه يظل معتمداً عليها مادياً ومعنوياً، ومن القواعد العامة تؤدي العائلة في البلدان العربية دوراً غير مباشر ومؤثر في عملية التنشئة السياسية، إذ تتأثر بأساليبها التربوية، ومعاييرها في الثواب والعقاب، ونمط السلطة فيها، وبأسلوبها في اتخاذ القرار، وهذا يكون لدى أفرادها مجموعة من الاستعدادات المسبقة، والتصورات التي تؤثر في صياغة ثقافة سياسية معينة، ويعتقد جُل الليبيين – حسب ما بينته الدراسات المختصة– أن المجتمع الفاضل هو الذي تحكمه القيمة التي لقنتها الأسرة للفرد، أو تجاه صاحب السلطة على أي مستوى من المستويات التي تقمص دور الأب، والنظر للسلطة بصفتها قيمة ترتبط بالشخص أكثر من كونها مرتبطة بالمنصب، دون دراية أو تمييز منهم لنوع هذه القيمة، بالإضافة إلى الجنوح نحو التسلط وسيطرة الأب والرغبة في العنف لحماية العائلة وكرامتها وشرفها أحياناً، والشك في الآخرين، وهكذا تتسم الخبرات التربوية التي يكتسبها الطفل في تكريس نمط من الثقافة السياسية أقل ميلاً للديمقراطية وقبول الرأي الآخر جيلاً بعد جيل[1].

وإذا كانت العائلة هي التي تزرع بذور هذه الشخصية السلطوية في الطفل، فإن صفاتها تنمو وتدعم في المراحل اللاحقة التي يمر فيها الفرد، وتنتج ثقافة سياسية تؤمن بالتسلط والطاعة (ثقافة الخضوع) وإن عملية التنشئة التي يتعرض لها الفرد تغرس وتدعم قيمة الخضوع للسلطة وطاعتها، وتدعو لعدم الميل إلى الثورة، وتولد الخوف من السلطة الحاكمة، ورغبة في تحاشيها، وتفادي آثارها، ومحاولة تهدئتها واستعطافها وطاعتها، وإن الفرد في مجتمعاتنا العربية عموماً، والليبية خصوصاً، مازال أسيراً لقيم وعادات اجتماعية ترمي لخلق نوع من ثقافة الطاعة والامتثال والرضوخ الكامل، والخوف من التعبير، فضلاً عن التغيير، وسيادة روح الاتكالية وعدم قبول النقد أو الحوار، واحترام الرأي الآخر[2].

(1) إمطير، العوامل الداخلية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سابق، ص 132.
(2) السطي، الثقافة السياسية في المجتمع الليبي، مرجع سابق، ص 195.

رابعاً– المؤسسات التعليمية مصدر من مصادر الثقافة السياسية ودورها في بناء الدولة الليبية:

المدرسة والمؤسسات التعليمية بشكل عام لها دور مهم في عملية التنشئة السياسية، وهي مؤسسة اجتماعية رسمية تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة عبر الأجيال، وتوفير الظروف المناسبة لتكوين النشء، ونظراً لأهميتها تعتمد عليها المجتمعات لفرض أيديولوجياتها وتلقينها للأجيال، وهذا من خلال التثقيف السياسي وطبيعة النظام المدرسي، فالتثقيف يكون من خلال مواد معينة، أو محتوى صريح للمقررات والمناهج كالتربية الوطنية والمدنية، والتربية الدينية، والدراسات الاجتماعية كالتاريخ، والهدف من تدريس هذه المواد هو تعريف التلاميذ بحكومات بلدانهم وتوجيه سلوكهم، وزرع مشاعر الحب والمواطنة والولاء القومي في نفوسهم، وتغذية شعورهم بالفخر والهوية القومية[1]. وتقوم المدرسة بدورها في عملية التنشئة بطريقتين؛ التثقيف العلمي ثم التثقيف السياسي، التثقيف العملي يتم من خلال النظام المدرسي، أما التثقيف السياسي فيتم من خلال مقررات معينة تؤكد الولاء القومي، وهو ما نجده في مقررات التاريخ والتربية الوطنية، وفيما يتعلق بطبيعة النظام المدرسي فيلاحظ في هذا الخصوص كلما كان المدرس مؤمناً بقيم النظام السياسي، كان أكثر قدرة على غرسها في نفوس طلابه والعكس صحيح، وإذا كانت علاقة المدرس بالتلميذ أو الطالب هي طبيعة سلطوية يصبح من المنتظر أن يتعمق الشعور بالسلبية واللامبالاة في نفوس من يعلمهم، ويمكن أن يحدث العكس في حالة كون العلاقة ذات طبيعة ديمقراطية وحوارية بين المدرس والتلميذ أو الطالب[2].

وتعد المدارس من مصادر اكتساب الثقافة السياسية، وما يميزها في ليبيا أنها سجلت معدلات مرتفعة في قطاع التعليم، فالتعليم في ليبيا مجاني وإلزامي لمراحل التعليم الأساس، والجامعات الليبية هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي، وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، ووجود الجامعات أصبح مقروناً بوجود ثلاثة أمور مهمة، وهي التفكير والعلم والحضارة، وهي تتكامل وترتبط

(1) سارة دباغي، التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الراشد، مجلة مدارات سياسية، المجلد 2، العدد 7، ديسمبر 2018م، ص 151.

(2) آمال سليمان العبيدي، التنشئة السياسية لطلبة المدارس في ليبيا، تحليل مضمون كتاب القراءة المدرسية في الفترة من 1979 إلى 1988م، رسالة ماجستير، جامعة قاريونس بنغازي، 1995م، ص 58.

فيما بينها، ورسالتها البحث العلمي وخدمة المجتمع، فالجامعة هي مؤسسة اجتماعية ثقافية علمية تربوية، ولا يمكن فصلها عن المجتمع، فهي تتأثر به ويتأثر بها[1].

خامساً– وسائل الإعلام مصدر من مصادر الثقافة السياسية ودورها في بناء الدولة الليبية:

لوسائل الإعلام دور مهم في عملية نشر الثقافة السياسية، وهذا من خلال ما توفره من معلومات سياسية ومن زوايا مختلفة، وتسهم في تكوين القيم المجتمعية وترسيخها، وكلما واكب ذلك تطورًا تكنولوجيًّا، سمح بتوافر وانتشار وسائل الإعلام بشكل أوسع وأكثر، ومن ثم انتشار المعلومة بشكل أسرع، كما تعد قنوات اتصال بين الحاكم والمحكومين من خلال نقل معلومات تشمل قرارات وسياسات الحكومة، وفي المقابل تنقل مطالب الشعب وانشغالاته إلى السلطة، وهذا التواصل بين السلطة والشعب خصوصاً إذا كانت السلطة تستجيب وتتفاعل مع المطالب، من شأنه أن يعكس صورة إيجابية عن النظام، ما يكسبه المساندة من خلال عملية تغذية عكسية، ومن ثم العمل على ترسيخ الثقافة السياسية السائدة لوجود انسجام بين النخبة والشعب، كما تقوم بربط المجتمع المحلي بالقومي، والتوعية حول القضايا الوطنية، وهذا من شأنه تنمية شعور المواطنين بالمواطنة والانتماء، إضافة إلى نشر أفكار ومعايير أو سلوكيات جديدة تسهم في الخروج بالمجتمع من الوضع التقليدي الذي يتميز بالإذعان والخضوع، أو من المجتمع السلبي إلى الإيجابي حين يشعر أفراده بقدرتهم على التأثير والتغيير، ويدافعون على حقوقهم وحرياتهم السياسية[2].

وتمثل وسائل الإعلام أحد أهم مصادر الثقافة السياسية لأفراد المجتمع، وحيث إن الثقافة السياسية للمجتمع الليبي لم تتشكل بين يوم وليلة، أو عقد واحد من الزمن، بل هي امتداد لسنوات عديدة، وهو ما يرجع بنا إلى حقبة النظام السابق الذي سخر كل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمكتوبة لفرض سلطته والمحافظة على بقائه في سدة الحكم، ونظراً لأهمية الرسالة الأيديولوجية الموجهة عبر وسائل الإعلام، من خلال إمكاناتها للتأثير في كل جوانب السلوك الإنساني، قامت الطبقة المهيمنة سياسياً التي تحتكر ملكية وسائل الإعلام لفرض سيطرتها عليه التي عملت على

(1) إمطير، العوامل الداخلية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سابق، ص 135.
(2) دباغي، التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الراشد، مرجع سابق، ص 154.

توجيهها الوجهة التي تحفظ لها مصالحها واستمرار بقائها في السلطة فقط، فكانت تنشر من خلال وسائل الإعلام ثقافتها، وتعمق أيديولوجيتها، وتعمل على إقناع الجماهير الواسعة بجدوى سياستها الداخلية والخارجية، وبأهليتها في القيادة وأحقيتها في السيطرة[1].

وفي وقتنا الحاضر أصبحت اتجاهات الإعلام السياسي الليبي المختلفة تؤثر بشكل واضح في ظاهرة الرأي العام، سواء بالشكل الإيجابي أو السلبى، خصوصاً في جانب الثقافة السياسية للأفراد، ما ينجم عنه ظهور ظاهرة الرأي العام تجاه قضايا عدة محددة (وطنية، إقليمية ، دولية) تمتاز بأنها ذات طابع ثابت ومؤثر في مفهوم المصلحة الوطنية، ومبدئين هما: الأمن والسيادة الوطنية، وذلك من خلال قيام اتجاهات الإعلام السياسي بدعم الفرد والجمهور في مسألة ممارسة حرية التعبير وإبداء الرأي، والإسهام في عملية صنع القرار السياسي تجاه جملة من القضايا التي تتعامل معها ظاهرة الرأي العام[2].

من جهة أخرى، فإن الواقع السياسي والاجتماعي والأمني والاقتصادي والثقافي والخدمي في المجتمع الليبي أصبح يئن تحت وطأة التأثيرات العميقة للاستقطاب الحاد لوسائل الإعلام، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي بما آلت إليه، بصفتها وسائل دعائية، وأدوات لبث المعلومات، بما تشمله من أخبار مغلوطة وساحة حرب سيبرية، تغذي الحرب المادية، بل وتشعل ساحاتها في بعض الأحيان، الأمر الذي زاد في حدة الانقسامات المجتمعية والسياسية والمناطقية من جانب، ومن تشظيات وتشرذمات طالت النسيج الاجتماعي فيه من جانب آخر، وبين هذا وذاك، صار الواقع الاجتماعي والسياسي الليبي مشحوناً بخطابات كراهية وأحقاد تحمل فيما تحمل معاني الإهانة والاستهزاء والتهديد بالعنف والاعتداء والقتل من جهة، وخطابات السب والشتم والتنمر من جهة أخرى، الأمر الذي قرع أجراس الخطر الوجودي المحدق بالبلاد دولةً وكيانًا ونسيجًا اجتماعيًّا واستدعى التحرك الجاد لدراسة الخطر وتداعياته وسبل التصدي له والتعامل معه، وهذا يستدعي تكثيف

(1) إمطير، العوامل الداخلية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مرجع سابق، ص 134.

(2) مرعى على الرمحي، رنا الهادي على بن فضل، اتجاهات الإعلام السياسي الليبي وظاهرة الرأي العام: دراسة تحليلية معاصرة (2011 – 2023م)، برلين المركز الديمقراطي العربي، 2024م، ص11.

حملات التوعية بأشكالها المختلفة حول الأضرار الاجتماعية والثقافية، بسبب سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية المختلفة عبر كل المنصات الاجتماعية مثل: وسائل الإعلام المختلفة، والخطابات الدينية، وعبر وسائل التنشئة الاجتماعية المختلفة[1].

النتائج

اهتم هذا البحث بمناقشة دور الثقافة السياسية في المجتمع في بناء الدولة الليبية عبر مصادرها، وأهمها الدين والقبيلة والأسرة والمؤسسة التعليمية ووسائل الإعلام، كما تُطرّق إلى توضيح الحالة الليبية من حيث عرض مدخل لبناء الدولة، وتبين في ختام البحث أن الاستثمار في الثقافة السياسية يمكن أن يكون المفتاح لتحقيق الأهداف الوطنية، وتعزيز السلم الاجتماعي، ما يسهم في تحقيق التقدم والتنمية وبناء الدولة الليبية بشكل مستدام، وفيما يلي عرض لأهم النتائج المتوصّل إليها:

1. تعد الثقافة السياسية الشق السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع، وتتضمن مجموعة من القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات التي تحكم السلوك السياسي للمواطن، وهي مكتسبة من خلال عملية التنشئة السياسية التي تضطلع بها مؤسساتها الأولية، كالأسرة والمدرسة أو المؤسسات التعليمية والدين، ووسائل الإعلام والمؤسسات الحزبية والمجتمع المدني ومكون القبيلة، وأن الثقافة السياسية تعد العنصر الأساس لتطوير عمليات المشاركة السياسية.
2. للثقافة السياسية أنماطٌ ثلاثة وهي: الثقافة السياسية المحدودة، ويشير هذا النمط إلى أن ثقافة الناس هي مجرد تجمع من الاعتقادات التي ترتبط بعدد من الثقافات المحلية السياسية المعزولة اجتماعياً ومؤسسياً، التي توجد في المجمعات القبلية أو البدائية، ثم الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية، وهي تشير لوجود نوع من المشاركة بين الأفراد وبين النظام بيد أن هذه المشاركة عادة ما تكون سلبية نظراً لعدم القدرة على التأثير في النظام الحاكم، وأخيراً الثقافة السياسية القائمة على المشاركة، وتشير إلى قيام الأفراد بدور فعّال من خلال التأثير في النظام السياسي بطرق مختلفة، كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات أو تقديم الاحتجاجات السياسية.

---

(1) المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، أثر وسائل التواصل الاجتماعي في الانقسام المجتمعي في ليبيا، دورية نقطة ضوء، 2023م، ص3.

3. مرّ بناء الدولة في ليبيا بمنعطفات عدة هامة، ومراحل تاريخية فارقة، بداية بالاستقلال عام 1951م، ثم العهد السابق، حيث تركزت الدولة في يد شخص واحد، وغابت الحياة السياسية، ولم يكن للثقافة السياسية وجود يذكر، وأخيراً شهدت مسيرة بناء الدولة الليبية بعد التغيير السياسي عام 2011م، منعطفات مهمة وتحديات كثيرة، فلم يصدر دستور للبلاد، ولم تتخلص البلاد من تبعات الثقافة السياسية السابقة من غياب للأحزاب أو احترام لحقوق الإنسان بالشكل الذي يطمح إليه الليبيون، في ظل وجود انقسام سياسي وصراع بين مجلسين تشريعيين على أهم الاستحقاقات السياسية، وهي الانتخابات، ما يستدعي تأكيد ضرورة إعلاء المصلحة الوطنية عن المصالح الفردية الضيقة، ونشر ثقافة الديمقراطية بصفتها وسيلة وطريق لبناء الدولة.
4. تمثل الثقافة السياسية جزءًا من الثقافة العامة للمجتمع، وتظهر في قيم الأفراد وسلوكهم ومعارفهم وتوجهاتهم السياسية تجاه مؤسسات الحكم والعمل السياسي، كما تحدد الثقافة السياسية مشاركات الأفراد وعلاقاتهم وتفاعلاتهم مع الأطر المجتمعية والسياسية المختلفة، وتتشكل هذه الثقافة مع تعاقب الأجيال والأزمنة بفعل أدوات تنشئة عديدة تسهم في صقلها وتكوينها، وتتشكل الثقافة السياسية في ليبيا من مجموعة متنوعة من المصادر بعضها رسمي وبعضها الآخر غير رسمي، وهي تشمل القبيلة والدين والأسرة والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام.

التوصيات

في الختام يوصي الباحث بما يلي:

1. تأكيد أهمية ترسيخ الثقافة السياسية القائمة على المشاركة، وإرساء دولة القانون والتسامح وتعزيزها، ونبذ خطاب الكراهية بين أبناء الشعب الواحد ومكوناته، والسعي نحو المصالحة الوطنية، والاهتمام بالتنشئة السياسية الصحيحة، وفق منهجية علمية ومقررات تربوية شاملة.
2. تأكيد ضرورة إعلاء المصلحة الوطنية على المصالح الفردية الضيقة، ونشر ثقافة الديمقراطية بصفتها وسيلة وطريق لبناء الدولة، فالديمقراطية هي منظومة ثقافية سياسية، تقوم على قيم الحرية والعدالة والمساواة، وبناء دولة المواطنة والمشاركة السياسية.

3. تأكيد الاستخدام العقلاني لوسائل الإعلام في نشر الثقافة السياسية الهادفة لبناء الدولة، وليس لغرض ترسيخ الانقسامات السياسية، والدعوة إلى استخدام المنابر الدينية ووسائل الدعوة؛ لنشر قيم الإسلام السمحة التي تحث على التعاون والوحدة والأخوة والمواطنة الصالحة والحكم الرشيد، ونبذ الفرقة والخلاف بين أبناء الشعب الواحد.
4. الاستفادة بالجانب الإيجابي للقبيلة في ترسيخ قيم التعاون والمشاركة بين الشعب الليبي، بهدف بناء الدولة وتضافر جهودها مع المؤسسات الرسمية الحكومية في سبيل تحقيق هذا الهدف الوطني، وأن تقوم بواجبها الاجتماعي والقومي من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

قائمة المراجع:

أولاً- الكتب:

1. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، عمان: دار الشروق، 1998م.
2. أحمد سليمان أبو زيد، علم الاجتماع السياسي، الأسس والقضايا من منظور نقدي، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2006م.
3. ريتشارد داوسون وآخرون، التنشئة السياسية دراسة تحليلية، ترجمة: مصطفى عبد الله أبو خشيم ومحمد المغيربي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1990م.
4. عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، المنصورة: دار الأصدقاء، 2003م.
5. فرانسيس فوكوياما، مقدمة لبناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21، ترجمة: مجاب الإمام، الرياض: دار العبيكان للنشر، 2007م.
6. مرعى على الرمحي، رنا الهادي على بن فضل، اتجاهات الإعلام السياسي الليبي وظاهرة الرأي العام: دراسة تحليلية معاصرة (2011 – 2023م)، برلين المركز الديمقراطي العربي، 2024م.
7. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 6، 1994م.

ثانياً- المجلات العلمية:

1. البشير علي الكوت، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17، 2018م.
2. رؤى لؤي عبد الله، الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات، المجلة السياسية والدولية، العدد 35 -36، 2017م.
3. سارة دباغي، التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الراشد، مجلة مدارات سياسية، المجلد 2، العدد 7، ديسمبر 2018م.
4. سامي جمعة الخالقين وجمعة فكرون دخيل، دور المصالحة الوطنية في عملية التحول الديمقراطي دراسة حالة ليبيا، مجلة الأستاذ، العدد 22، 2022م.
5. سليم ناصر بركات، الثقافة السياسية مفهوم وممارسة، مجلة الموقف الأدبي، المجلد 50، العدد 606، أكتوبر 2021م.
6. الشيماء عبد السلام إبراهيم، الصراع على السلطة أحد معوقات إعادة بناء الدولة في ليبيا: ومثال على الدولة الهشة خلال الفترة (2020-2024) مجلة السياسية والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد 24، العدد، 23 يوليو 2024م.
7. عادل إبراهيم الكماشي، الثقافة السياسية والانتقال السلمي للسلطة في ليبيا، مجلة علوم التربية، العدد 5، سبتمبر، 2020م.
8. علي سعيد الشين، أثر التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد7، العدد1، 2016م.
9. الفيتوري صالح السطي، الثقافة السياسية في المجتمع الليبي، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 135، السنة 34، خريف 2017م.
10. محمد أمين جيلالي، بناء الدولة المفهوم النظرية والأسئلة الراهنة، مجلة دفاتر المتوسط، العدد5، 2016م.
11. محمود القطافطة، الثقافة السياسية الفلسطينية، ثقافة توحيد أو تفتيت، مجلة التسامح، العدد 16، 2007م.
12. نبيل حليلو، الثقافة السياسية الأنماط والوظائف، مجلة المفكر، العدد 17، يونيو 2018م.
13. هاني موسى، القبيلة والجهوية وتعثر بناء الدولة الحديثة، مجلة سياسيات عربية، المجلد 11، العدد63، 2023م.

14. يوسف سالم عبد العالي إمطير، العوامل الداخلية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 12، العدد1، 2021م.

ثالثاً- الرسائل الجامعية:

1. آمال سليمان العبيدي، التنشئة السياسية لطلبة المدارس في ليبيا، تحليل مضمون كتاب القراءة المدرسية في الفترة من 1979 إلى 1988م، رسالة ماجستير، جامعة قاريونس بنغازي، 1995م.
2. حنان بوخبزة، إشكالية السلطة في الفكر السياسي عند مكاس فيبر، رسالة ماجستير، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2018م.
3. سارة عمر وكريمة لاتمان، مفهوم الطبيعة البشرية وأهميتها في التوظيف السياسي عند ميكيافيلي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015م.
4. سمير أحمد سنان، الأزمة الليبية وتحديات بناء الدولة بعد العام 2011م، رسالة ماجستير الجامعة اللبنانية، 2021م.
5. نبيل بوغازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2020م.

رابعاً- التقارير:

1. المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، أثر وسائل التواصل الاجتماعي في الانقسام المجتمعي في لبيبا، دورية نقطة ضوء، 2023م.
2. تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 107، فهم الصراع في ليبيا الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، حول شمال افريقيا والشرق الأوسط، 2011م.
3. مجموعة خبراء، بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي، منظمة الأمم المتحدة، 2011م.

خامساً- المواقع الالكترونية:

1. تأثير القبلية على العملية السياسية في ليبيا، 3 أغسطس 2018 https://www.toboulib.com/new-blog-2018/8/2/1-
2. مركز أضواء للدراسات القيم الاجتماعية والسلوك السياسي، 28 ديسمبر 2023م، http://adhwaa.net
3. عدي أبو راس، الثقافة السياسية بين المفهوم والممارسة، عين على العرب، 20 يوليو 2019، موقع العربي الجديد، ttps://www.alaraby.co.uk

سادساً- المراجع الأجنبية:

1. Lain mclean, concise dictionary of politics ,ford university press ,1966 , pp.379.
2. Tilly, C. Making War and State Making as Organized Crime. In P. B. Evans, D. Rueschemeyer, & T. Skocpol (Eds.), Bringing the State Back in, 1985, pp. 169-19.